سام
للحقوق والحريات

التضليل الإعلامي عبر الفضاء الرقمي اليمني.. التداعيات والحلول الممكنة

اغسطس 2022

www.samrl.org

التضليل الإعلامي عبر الفضاء الرقمي اليمني.. التداعيات والحلول الممكنة

سام
للحقوق والحريات

سام
للحقوق والحريات

مشروع الحقوق الرقمية

نافذه حقوقية غير ربحية لمنظمة سام بدعم من إنترنيوز، يهدف للتعريف بالحقوق الرقمية، ورصد الانتهاكات الرقمية بحق المستخدمين للفضاء الرقمي
حيث تعمل على مناصرة الحقوق الرقمية لليمنين بهدف الوصول إلى فضاء رقمي آمن وعادل وحر. وتتيح تقديم البلاغات عن الانتهاكات الرقمية ،وتساهم في توثيق الانتهكات من خلال النافذة , وتشكيل قاعدة بيانات عن الانتهكات الرقمية وتعمل النافذة خلال إصدار دراسات وأبحاث حول النشاط الرقمي، والحقوق الرقمية والأمان الرقمي ، وتخطيط وإدارة حملات المناصرة المحلية والدولية.

www.samrl.org

مقدمة

مع ظهور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، أصبحت الأخبار المزيفة والمعلومات المضللة مشكلة مؤرقة وضعت المجتمعات أمام تحدٍ صعب، إلى درجة بات معها الوصول إلى الحقيقة، عملية معقدة لدى البعض.

ما يزيد من خطورة التضليل ويعاظم تداعياته، مشاركة إعلاميين وصحفيين (مرتبطين بأطراف الصراع) في فوضى التضليل، متفلتين من ضوابط المهنة الصحفية ومواثيق الشرف الإعلامي، وبدلًا من أن تكون مهمتهم كشف الحقيقة ودحض الزيف، كانت على الضد من ذلك تماما، في مفارقة تستدعي الكثير من القلق.

يقع البعض في فخ التضليل بسهولة، ذلك أن صناع الزيف يحرصون تماما على إيهام المتابع وصرف انتباهه، عن أي ثغرة قد تشكك في سرديتهم، ويعملون جاهدين على إبقائه في العتمة، حتى ينطلي عليه الزيف، وهم في سبيل ذلك، يتبعون تكتيكات مخادعة لإضفاء المصداقية على ما ينشرونه.

وعلى الرغم من حجم التضليل الهائل، إلا أن تمييز الحقيقة من الزيف مهمة في متناول الجميع، بما فيهم الأشخاص العاديين، الذين تعوزهم المهارات، شريطة أن يتجردوا من التحيزات والانطباعات الشخصية المسبقة، وأن يُخضعوا كل ما يقرؤونه/ يسمعونه لمحاكمة عقلية ناقدة، تنشد الحقيقة والحقيقة فقط.

تتباين دوافع وأهداف ناشري الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة، لكن ما يجمعها برباط واحد هو «المصلحة» المتأتية من نشرها، والسعي لتوليد رد فعل، لكن في الغالب، فإن نشر الأخبار الزائفة يتم لاعتبارات وحسابات سياسية، حتى وإن تمظهرت في شكل إنساني أو ديني.

لتقديم لمحة عن ظاهرة التضليل الإعلامي في اليمن، أجرينا استبيانا إلكترونيا بهذا الشأن، بمشاركة 100 شخص، في محاولة للاقتراب أكثر من هذه الظاهرة، لا سبر أغوارها، وعليه، فإننا نؤكد أن موضوع هذه الأوراق، ليس «دراسة» بقدر ما هو تقرير صحفي، وأن ردود المستجيبين ليست تمثيلية، ولا تعكس رأي المجتمع، بالضرورة، بل هي إضافة داعمة للتقرير. ومن هذا المنطلق، أخرجنا الموضوع على شكل «تقرير صحفي» لا «دراسة مسحية».

التمييز بين مفاهيم التضليل «المتداخلة»

بشكل عام، يمكن تحديد ثلاثة مستويات/ أشكال من المعلومات المضللة، بناءًا على طبيعتها والهدف من نشرها، وهي: الأخبار الكاذبة/ الزائفة Fake News (معلومات مختلقَة تحاكي المحتوى الإخباري في الشكل) والمعلومات الخاطئة Misinformation (التي تنُشر دون قصد متعمد لإحداث ضرر)، والمعلومات المضللة Disinformation (التي غالبا ما تكون معلومات متحيزة ومستقطبة، يتم إنشاءها بقصد الخداع أو إلحاق الأذى بالآخرين). وعليه، فإن «المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة هي في جوهرها معلومات غير صحيحة، ومع ذلك، فإن الدافع لمشاركة المحتوى والجهات الفاعلة التي تشاركه مختلفان تمامًا، إذ تشير المعلومات الخاطئة أحيانًا إلى خطأ صريح، على سبيل المثال عندما تتضمن مقالة مكتوبة بواسطة وسيلة إعلامية حسنة السمعة خطأً وتنتشر بشكل عضوي، وعلى النقيض من ذلك، فإن المعلومات المضللة خاطئة عمداً وتنتشر تكتيكياً، والمقصود منها صراحةً التسبب في الارتباك أو دفع الجمهور المستهدف إلى تصديق كذبة، ومن هذا المنطلق، فإن التضليل يمثل تكتيكا في حرب المعلومات». وفق تعريف «رينيه دي ريستا» Renée DiResta مديرة البحث التقني في مرصد ستانفورد للإنترنت، الذي يدرس إساءة استخدام تقنيات المعلومات.

أما بالنسبة لـ «الأخبار الزائفة» ففي جوهرها، تعرَّف على أنها القصص الإخبارية الكاذبة والملفقة، والتي لا تستند إلى حقائق أو مصادر أو اقتباسات يمكن التحقق منها، وفي بعض الأحيان قد تكون هذه القصص دعاية مصممة عن قصد لتضليل القارئ، أو قد تكون مصممة على أنها «طُعم» «clickbait» بحيث يستفيد الكاتب من عدد الأشخاص الذين ينقرون على القصة. ومع ذلك، من المهم الاعتراف بأن «الأخبار الزائفة» مشكلة معقدة، وهي أكبر بكثير من التعريف الضيق أعلاه، ذلك أن المصطلح نفسه أصبح مسيسًا، واستُخدم على نطاق واسع لتشويه أي وجهة نظر معارضة، والتشكيك في الخصوم أو القضايا المثيرة للجدل أو مصداقية بعض المؤسسات الإعلامية»، بحسب تعريف مكتبة جامعة ميشيغان.

الفضاء الإعلامي اليمني.. بروباغندا مضللة واستقطاب حاد

بانزلاق اليمن إلى مستنقع الحرب، شهدت البلاد «مرحلة جديدة من عسكرة الصحافة الأهلية، تحت تأثير الاستقطاب السياسي الذي أخذت فجوته في الاتساع طرديًّا مع تصاعد وتيرة الحرب وتعدد أقطاب الانقسام السياسي التي تدير مشهد الصراع، وتسعى لتسويق روايتها للواقع بمقاسات الغاية السياسية التي تصطدم بروايةٍ وغايةٍ تقابلها على النقيض في إكمال مشهد التنافر، الذي تطور حاملًا معه الصراع الميداني إلى صراع موازٍ في حقل الصحافة المنزلقة -بفعل الواقع الطارئ- في براثن الاقتتال السياسي، بعيدًا عن مهمتها الحقيقية» وفقا لـ نحقيق نُشر بتاريخ مايو 2021 على منصة «خيوط» الإلكترونية.

«خلال الحرب الراهنة، تم إطلاق عشرات المواقع الالكترونية والقنوات الفضائية، كجزء من الحرب المباشرة بين أطراف الصراع، وغالبا ما يتولى إدارتها وسياستها التحريرية أفراد غير مهنيين وفاقدون للمهارة والمسؤولية الأخلاقية، لكن إمكانياتها المادية وعملها المكثف وعزفها على أوتار العاطفة والمصلحة الفردية والجماعية لفئة معينة، يجعل منها وسائل فاعلة في صناعة الرأي العام بكل شوائبها ومخاطرها»، وفق تقرير لموقع «المشاهد» نُشر في فبراير 2022.

ووفقا لتقرير صادر في 2021 أشارت ميديا لاندسكيب «المؤسسة المختصة بتحليل حالة الإعلام»، إلى أن وسائل الإعلام تعكس واحدة من أقوى خدمات الدعاية التي حدثت في اليمن على الإطلاق. فمقولة «معنا أو ضدنا» هي الشعار الحالي لوسائل الإعلام والصحفيين في البلاد، الذين يخدمون أجندات سياسية معاكسة، بالإضافة إلى ذلك، فإن الصحفيين الذين ما زالوا يعملون يشاركون في لعبة دعائية، ويضعون أنفسهم مع الحكومة الموالية أو ضدها، وبالتالي يدفعون الثمن.

صحفي البيانات ومدقق الحقائق «فاروق مقبل الكمالي» في حديث خاص لـ «مشروع الحقوق الرقمية» قال إن مشهد التضليل في اليمن ينمو كل يوم بشكل مخيف جدا، متابعا: أن نشر هذا التضليل والتزييف في اليمن يزدهر في فترة الخلاف السياسي بين الأطراف الشريكة في الحكم بشكل أو بأخر وهذا دليل على أن التضليل يتم صناعته لتحقيق أهداف معينة وليس عفويا بالمطلق، وعلى الرغم من وجود منصات لكشف التضليل والتزييف إلا أنها لم تعد قادرة على مواكبته»، حسب كلامه.

ويضيف الصحفي الاستقصائي «أصيل سارية» لـ «مشروع الحقوق الرقمية» أن كل طرف من أطراف الحرب في اليمن يمتلك وسائل إعلامية ومنصات إلكترونية عدة (من بينها وسائل ومنصات غير معروف توجهها وتبعيتها ومصدر تمويلها، فضلا عن عدم وضوح الهدف من إنشائها) وهو ما خلق فوضى في الكم الكبير من المعلومات والأخبار التي تضخها تلك المواقع والمنصات، وبالتالي، تسبب ذلك في بروز ظاهرة «تزييف الأخبار والمعلومات» فضلا عن ترويجها على نطاق واسع»، معقبا: «نحن نعيش فوضى 'إعلامية كبيرة' لم ولن تضبط على المدى المنظور، وفي خضم هذه الفوضى ضاعت المواقع المستقلة وذات المصداقية، أو تأثرت ولم يعد لها صوت مؤثر، طبقا لكلامه.

«انعكس الاستقطاب السياسي الذي تمارسه الأطراف المتصارعة في البلاد على مخرجات المنصات والمواقع الإعلامية الرسمية والحزبية والمستقلة، وساهم في نشر المعلومات المضللة وترويج الشائعات. وفي حين يعد تزويد اليمنيين بإمكانية الوصول إلى الأخبار المحايدة وزيادة فرص الصحافيين المحليين لتطوير مهاراتهم، عنصراً أساسياً في بناء السلام في اليمن، يؤدي الاستقطاب السياسي لوسائل الإعلام إلى تفاقم الصراع والتحديات التي يواجهها اليمنيون في حياتهم اليومية. طبقا لتحقيق صادر بتاريخ أغسطس 2021 عن «درج ميديا» وهي منصّة إعلامية مستقلة أسسها صحفيون عرب.

منصات التواصل الاجتماعي وانتشار التضليل

تعد منصات التواصل الاجتماعي، بيئة خصبة لإنشاء وضخ المعلومات المضللة، على نطاق واسع، وفي هذا الصدد، أوضح فريق «منصة صدق اليمنية» لـ «مشروع الحقوق الرقمية» أن مئات المواد المضللة (تُنشر عبر هذه المنصات) ويتم رصدها كل يوم، غير أنهم لا ينشرون كل ما يرصدونه، فثمة شروط وسياسة محددة للنشر في المنصة، وفق قولهم، مشيرين إلى أن «عدد المواد المضللة التي تم رصدها ونشر حقيقتها منذ بداية العام الجاري وحتى 19 أغسطس، بلغ 350 مادة، فيما تجاوز عدد المواد المضللة التي تم رصدها ونشر حقيقتها منذ إنشاء المنصة في أغسطس 2019 الـ 1,600 مادة».

بالإضافة إلى التحيزات المعرفية والاجتماعية لدى الفرد، فإن «مجموعة ثالثة من التحيزات (التي تجعل النظام البيئي لوسائل التواصل الاجتماعي عرضة للتضليل المتعمد والعرضي) تنشأ مباشرة من الخوارزميات التي تستخدمها منصات الاجتماعية ومحركات البحث، لتحديد ما يراه الناس على الإنترنت، حيث صُممت تقنيات التخصيص هذه لاختيار المحتوى الأكثر جاذبية وذات الصلة فقط لكل مستخدم على حدة، لكن عند القيام بذلك، قد ينتهي الأمر بتعزيز التحيزات المعرفية والاجتماعية للمستخدمين، مما يجعلهم أكثر عرضة للتلاعب». «ساينتفك أمريكان»،

يونيو 2018 هناك تحيز آخر يتعلق بمدى شعبية الأخبار، يطلق عليه «تأثير العربة» والذي يحدث عندما نرى عدد المرات التي تمت فيها مشاركة شيء ما أو الإعجاب به، وليس بسبب المحتوى نفسه..فعدد التقييمات التي تحصل عليها قصة ما، أو النسبة المئوية للأشخاص الذين صنفوا القصة بشكل إيجابي، تؤثر على تصورات ومعتقدات الأشخاص، وتجعلهم أكثر عرضة لدعم هذه القصة، والتفاعل معها دون أن يقرأ أو يقيم الشخص ما تم مشاركته، وفقا لـ «مركز تكنولوجيا المعلومات والمجتمع» بجامعة كاليفورنيا، سانتا باربرا.

صحيح أن ثمة دور إيجابي لمنصات التواصل الاجتماعي، لكن التعويل عليها في تنمية الوعي لدى مرتاديها، ربما تعويل غير صالح لكل زمان ومكان، بالنظر إلى وجود تحديات تتعلق بمحو الأمية المعلوماتية للمجتمع المدني، والتي يطرحها العصر الرقمي، فمع «وجود كميات هائلة من المعلومات التي تغمرنا كل يوم يكون من الصعب فرز المعلومات الموثوقة من الملفقة، كما أن التقنيات الجديدة لإنشاء المعلومات ومشاركتها على نطاق واسع تتيح نشر المعلومات الخاطئة التي تبدو وكأنها من مصدر موثوق، بالإضافة إلى ذلك، فإن ما نشهده من تصاعد الصراع بين السرعة والدقة في عصرنا الرقمي زاد من فرص أن تكون المعلومات خاطئة، علاوة على أن وسائل التواصل الاجتماعي تجعل من السهل جدًا اختيار المعلومات التي تدعم معتقداتنا الموجودة مسبقًا، طبقا لـ مركز محو الأمية الإخبارية التابع لـ كلية الصحافة بجامعة ستوني بروك.

إن الاعتماد على منصات التواصل الاجتماعي، كمصدر موثوق للأخبار، والتفاعل مع ما يُنشر عبرها ومشاركته دون تدقيقه والتحقق منه، أمر خطير للغاية، ولا تقتصر الخطورة على الحقيقة فحسب، بل -لا نبالغ إن قلنا- إنها تمتد لتشمل كافة مناحي الحياة، بما فيها التعايش والسلم المجتمعي، وهو ما يستوجب مجابهة التزييف، ابتداءا بكشفه وتفنيده، مرورا بتوعية الجمهور، وليس انتهاءا بوضع استراتيجيات ومعالجات لكبح جماح التضليل والحيلولة دون تفشيه، على الأقل.

تعاطي الجمهور مع أخبار «المنصات الاجتماعية»

حلت وسائل التواصل الاجتماعي محل وسائل الإعلام التقليدية، وأصبحت مصدرا مهما للأخبار لدى شريحة واسعة من المواطنين، الذين باتوا منخرطين بشكل أو بآخر في استهلاك المحتوى الإخباري وإنشائه، بالإضافة إلى التفاعل معه ومشاركته. هذه القنوات الاجتماعية تساهم بشكل إيجابي في إيصال المعلومة ونشرها على نطاق واسع، وتمكن الأفراد من البقاء على اطلاع بما يدور حولهم، لكن هذه الميزة محاطة بأكوام من المحاذير والسلبيات، من أبرزها تفشي المعلومات المضللة والأخبار الزائفة وما يستتبع عنها من تشويه للحقيقة وفقدان الثقة في مصادر المعلومات»ذات المصداقية» فضلا عن التأثير على مدارك ووعي الجمهور سلبا.

وفقا لشركة «داتا ريبورتال» (المتخصصة في تقديم بيانات وإحصائيات عن عالم الإنترنت) فقد كان هناك 3.50 مليون مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي في اليمن في يناير 2022، بما يعادل 11.4% من إجمالي السكان، وقد زاد عدد المستخدمين بمقدار 301 ألف (+9.4٪) بين عامي 2021 و 2022، ولكن من المهم ملاحظة أن مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي قد لا يمثلون أشخاصا فريدين.

يعتمد اليمنيون على منصات التواصل الاجتماعي -بنسب متفاوتة- للتزود بالأخبار، حيث قال المستجيبون إنهم يعتمدون بشكل دائم على فيسبوك (32% من المستجيبين) وتويتر (20%) وواتساب (18%)، إضافة إلى المواقع الإخبارية (23%). ومن الملاحظ أن قرابة ثلاثة أرباع المستجيبين، يعتمدون على المنصات الاجتماعية، بشكل دائم في متابعة الأخبار، بينما نسبة من يستقون الأخبار بشكل دائم من المواقع الإلكترونية، بلغت 23%.

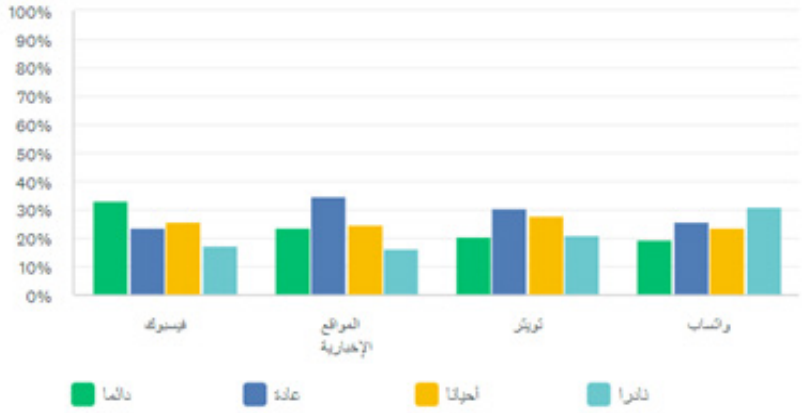

عتماد اليمنيين على منصات التواصل الاجتماعي، بهذا الشكل، ربما يفسر تراجع معدل ثقتهم في المحتوى المنشور على المواقع الإخبارية، التي يطغى عليها التجاذب السياسي والاستقطاب الحاد، بشكل بدت فيه هذه المواقع الإخبارية كما لو أنها ماكينات ضخمة تضخ بروباغندا مضللة، علاوة على تموضعها في خانة الصحافة الصفراء، التي تفتقر إلى المهنية والموضوعية. فقدان ثقة الجمهور بما ينشر على الفضاء الرقمي، لم يقتصر على المواقع الإخبارية، بل شمل وسائل الإعلام المحلية عموما، إذ وفي سؤال آخر، أفاد المستجيبون بأن نسبة ثقتهم في وسائل الإعلام المحلية لا تتجاوز الـ 37%.

وترى الدكتورة «مها عبد المجيد» -الخبيرة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة- في تصريحات لـ مجلة «ساينتفك أمريكان» (بتاريخ أكتوبر 2017) أن أزمة انتشار

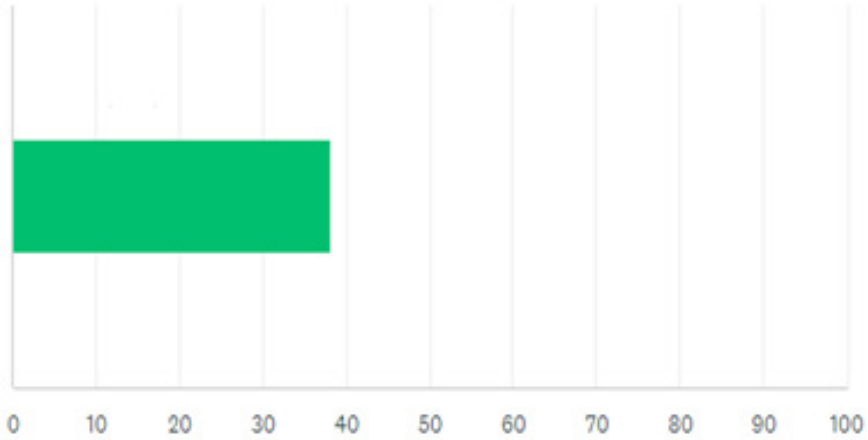

المعلومات المضللة تزداد مع انخفاض مستويات ثقة الجمهور بوسائل الإعلام الرسمية، وهو ما اقترن بتوجُّه الجمهور لمصادر المعلومات البديلة، التي تتضمن تطبيقات صحافة المواطن وغيرها، والسعي للحصول على المعلومات والأخبار من مصادر مختلفة، قد يكون من بينها مصادر غير دقيقة».

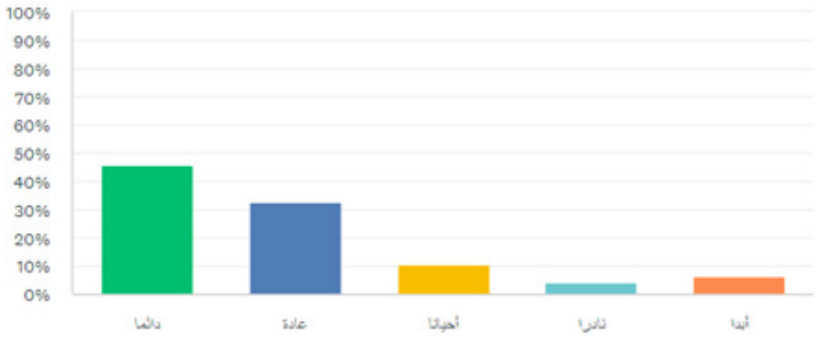

تم سؤال الجمهور فيما إذا كانوا يتحققون من الأخبار التي يقرؤونها على مواقع التواصل الاجتماعي، وتبين أن 45% من المستجيبين، يتحققون من الأخبار بشكل دائم، فيما 34% يتحققون منها في العادة، و10% أحيانا، بينما 11% لا يتحققون منها/ أو يتحققون بشكل نادر).
وعن تقييم المستجيبين لدرجة الوعي الإعلامي لدى الجمهور، اعتبر 27% منهم أن وعي الجمهور ضعيف جدا، فيما اعتبر 51% من المستجيبين أن الوعي ضعيف، بينما قال 20% أن الوعي لدى الجمهور جيدا.

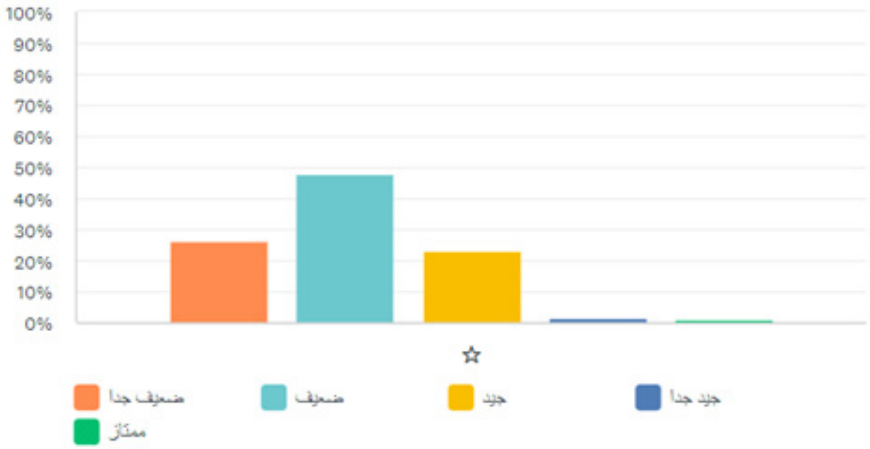

فريق «منصة صدق» يرى أن الحكم على مستوى وعي الجمهور لا يُبنى من خلال عدد المعلومات المضللة التي يتم تداولها؛ ولكن من خلال تفاعل الجمهور مع تلك المعلومات، ويضيف الفريق لـ «مشروع الحقوق الرقمية»: يمكن القول بأن الوعي بدأ بالتشكل لدى الجمهور حول خطورة الأخبار الزائفة والمضللة، ولكن بوتيرة بطيئة، والذي جعلنا نحكم بأن هناك وعي بدأ بالتشكل هو ردة فعل الجمهور على المعلومات التي يشاهدونها، فقد ترون البعض يعلق على من ينشر خبرا ما بعبارات مثل: هل تأكدت من الخبر؟ هل تحققت من الصورة أو السياق؟ هل شاهدت الحقيقة؟ هل سألت ذوي العلاقة بالخبر؟ وغير ذلك من الأسئلة.

مواضيع/ مجالات التضليل

كمٌّ كبير من المعلومات والأخبار المضللة (على مختلف الصعد) يتم ضخها كل يوم، عبر منصات التواصل الاجتماعي، غير أن المواضيع السياسية كما ذكر (84%) من المستجيبون، هي الأكثر عرضة للتضليل والتزييف، تليها، المواضيع الاجتماعية (8%) و(7%) مواضيع شخصية ودينية.

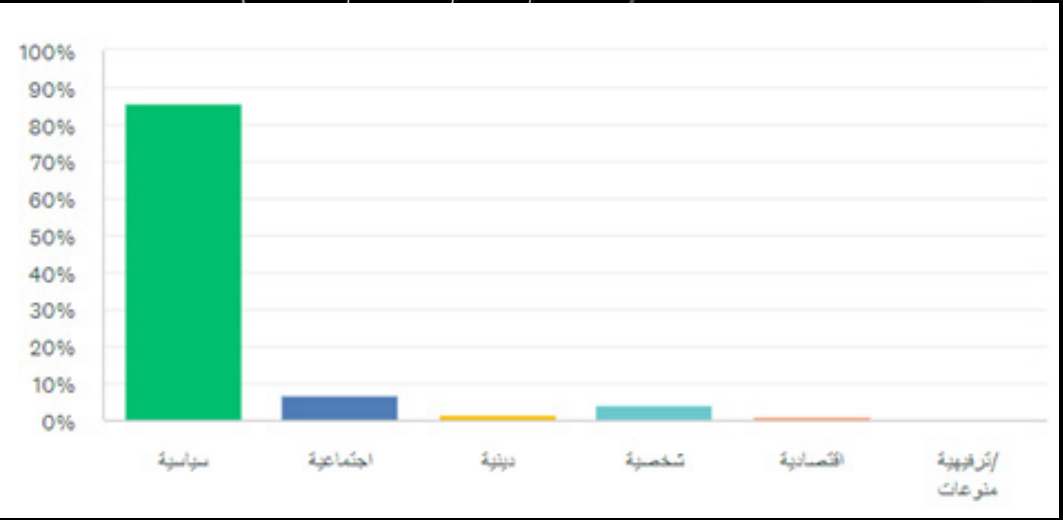

تعكس ردود المستجيبين، أكثر المجالات التي يطالها التضليل، (وهي المواضيع السياسية)، وهذا لا يعني أن المجالات الأخرى بمنأى عن التضليل، إذ -وعلى سبيل المثال- عادة ما تصب المواضيع العسكرية في خدمة الأهداف والغايات السياسية، ووفقا لـ فريق «منصة صدق» هي الأكثر عرضة للتزييف (بالنسبة للإعلاميين والناشطين) بحكم الصراع الجاري في البلاد، وعدم العمل بميثاق شرف إعلامي؛ وهو ما يجعل الإعلاميين والناشطين يتجاوزون الخطوط الحمراء؛ فينشرون ما هب ودب بغرض الكيد السياسي، وتعرية الخصوم، أما بالنسبة للمواطن العادي، فإن المواضيع الاجتماعية والأمنية هي الأكثر عرضة للتزييف بحكم تعاطف المستخدمين مع هكذا مواضيع، ورغبتهم في مشاركة كل ما يثير دهشتهم، حتى وإن كان مضللاً.

سعت أطراف النزاع المسلح إلى إنشاء منصات إعلامية واستقطاب وسائل إعلام مستقلة، ما انعكس سلباً على مخرجات وسائل الإعلام المحلية، وساهم في نشر معلومات مضللة، وترويج شائعات وتطويق اليمنيين بمئات التقارير المسيسة والمتناقضة، حول الأحداث في البلاد». «درج ميديا» - مصدر سابق

في حديث لـ «الموقع بوست» بتاريخ مايو 2017، أشار الإعلامي الاقتصادي «مصطفى نصر» إلى أن «الحرب التي شهدتها البلاد انعكست سلبا على أداء وسائل الإعلام، وانتشرت لغة متسقة مع مسار الحرب، ابتعدت بالإعلام عن معايير المهنية». وتابع «هناك أيضا حالة استقطاب كبيرة شهدها الإعلام خلال الفترة الماضية كنتيجة للصراع، فضلا عن تراجع الحريات الإعلامية إلى مستوى غير مسبوق في تاريخ اليمن الحديث». وخلال رصد قامت به «خيوط»، شهدت الفترة ما بين سبتمبر/ أيلول 2014 إلى أبريل/ نيسان 2021، إطلاق 143 موقعًا إخباريًّا، من أصل 236 موقعًا إخباريًّا نشطًا (ذات توجهات متباينة)، كما أن نحو 90% من المحتوى الذي تنشره (في نوافذ الأخبار المحلية)، يتخذ منحى عدائيًّا ومنحازًا، إلى جانب أنه يفتقر في معظمه إلى الأساسيات المهنية، فضلًا عن الجنوح إلى الرأي وصناعة الإثارة خدمةً للتحيزات والأهداف الموجهة للأطراف السياسية، وسط هذه الفوضى، لا تتعدى المنصات الرقمية المعنية بـ»الصحافة المتأنية» في اليمن، نسبة 1,5% -من إجمالي المواقع التي شملها الرصد- كونها تتمتع بإمكانيات جيدة ساعدت في تقديم محتوى أفضل، وإن كان في معظمه يركز على الجوانب غير السياسية، لاعتبارات ذات صلة بمعايير الهيئات والمنظمات الداعمة للإعلام الاجتماعي والإنساني في اليمن».

أشكال التضليل الإعلامي

تتباين أشكال المعلومات المضللة، بحسب الوسيلة والسياق الذي تُنشر فيه، ويتم تقديمها في قوالب وأنماط عادة ما يُصعب على الأفراد العاديين تمييزها وكشف زيفها.

ومن وجهة نظر المستجيبين، فإن أكثر ما يصادفونه من معلومات مضللة يأتي على شكل صحافة صفراء، غير مهنية، وتهدف إلى إثارة الرأي العام (81%) يليها المعلومات المفبركة والمختلقة من الأساس (79%)، بالإضافة إلى ذلك الشكل من التضليل الذي يقوم على انتقاء حقائق معينة حول قضية ما وإهمال الحقائق المهمة حول نفس القضية في نفس الوقت (61%)، كما أشار 60% من المستجيبين إلى أن البروباغندا (الدعاية الهادفة إلى التأثير على آراء وسلوك الأشخاص) تعد واحدة من أكثر أشكال التضليل الذي يصادفهم (على الفضاء الرقمي)، ويرى 43% من المستجيبين أن المعلومات المضللة تأتي على صورة «سياق خاطئ» (معلومات صحيحة، لكن، الزمان/ المكان مغاير)، وربط سلبي بين موضوعين مختلفين، بحسب رأي 41% من المستجيبين.

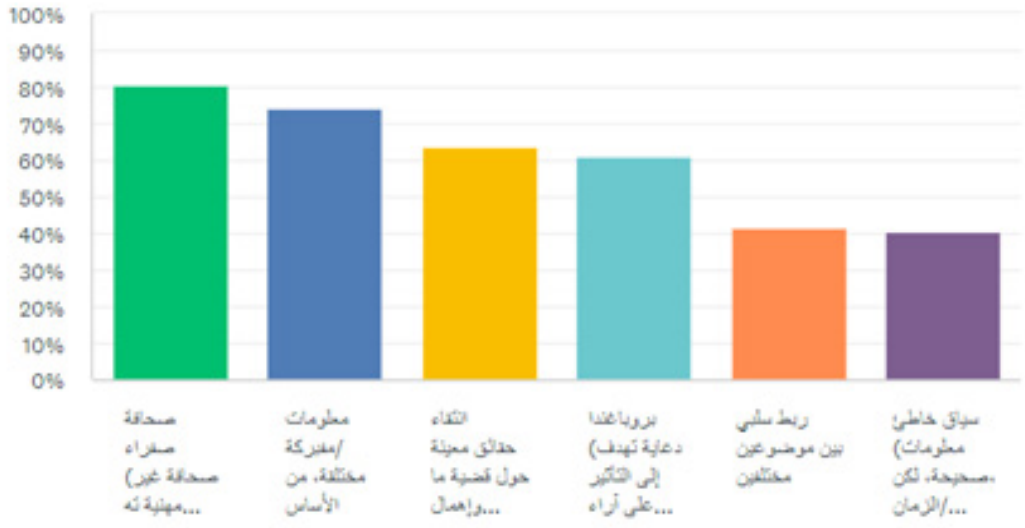

اعتبار المستجيبين أن الصحافة الصفراء، هي أكثر أشكال التضليل، يقترن بما يقرؤونه على المواقع الإخبارية، التي تعتمد بشكل رئيسي على الشائعات، والعناوين المثيرة، بقصد جذب اهتمام القارئ، وما يتم تناقله عنها، عبر المنصات الاجتماعية، وربما أن تدني ثقة الجمهور في وسائل الإعلام المحلية، قد شكل هذا الانطباع السلبي لديهم، فبحسب دراسة ميدانية أجريت في أغسطس2020 بواسطة DT-Global (وهي شركة معنية بتعزيز الاستقرار ومنع النزاعات) «يميل اليمنيون إلى اعتبار وسائل الإعلام مسؤولة عن المعلومات المضللة حتى لو لم تكن المنافذ الإعلامية نفسها قد اختلقت المعلومات».

المدير التنفيذي لمؤسسة منصة للإعلام والدراسات التنموية «عادل عبد المغني» أشار في حديث لـ «شبكة الصحفيين الدوليين» إلى أن ما هو أخطر من الاخبار الكاذبة -ربما- تلك المضللة التي تحتوي على جزء حقيقي من المعلومات مضاف إليه أجزاء أخرى من البيانات المغلوطة في إطار خبر موجه. ولا يقتصر التضليل هنا على المادة المكتوبة بل يمتد ليشمل الصور وأحيانا الفيديو الذي قد يتعرض لمونتاج مضلل حسب رأي عبد المغني».

لقد «أصبحت الشائعات واحدة من أهم أسلحة الحرب وأكثرها توظيفا بين الأطراف المحلية والإقليمية الفاعلة في المشهد اليمني. فمن وقت إلى آخر تزداد حدة هذه المعركة إما بالتركيز على مواضيع محددة أو مناطق وأطراف مؤثرة في الصراع، بهدف إضعاف معنويات المستهدفين وإفقادهم المساندة الشعبية، أو تدمير سمعتهم وشيطنتهم. وفي ظل غياب المعلومة الصحيحة، تجد وسائل الإعلام ضالتها في «الشائعة» التي تعد «سوقاً سوداء» مفتوحة المصدر وجاهزة لتقديم خدماتها لمن أراد وبالمجان». معهد الجزيرة للإعلام - يوليو 2022.

دوافع التضليل

إن عملية إنشاء ونشر المعلومات المضللة والأخبار الزائفة ليست اعتباطية، وإنما لها دوافع وأهداف يسعى ناشروها لتحقيقها، مع استثناء أولئك الذين يتداولونها من باب «عدم المعرفة» بكونها مضللة، وغير حقيقية.

حيث أشار المستجيبون إلى أن نشر الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة يأتي بهدف: تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية ومادية (79% من المستجيبين) وإلهاء الرأي العام والتغطية على حقائق أخرى (79%) وإلحاق الأذى، أو النيل من الجماعات/ الأشخاص الفاعلين (74%) بالإضافة إلى تحقيق السبق الصحفي (49%)، فيما ذكر 41% من المستجيبين أن ثمة من ينشر أخبار زائفة ومعلومات مضللة، بسبب جهله بكون المعلومات تلك «مضللة».

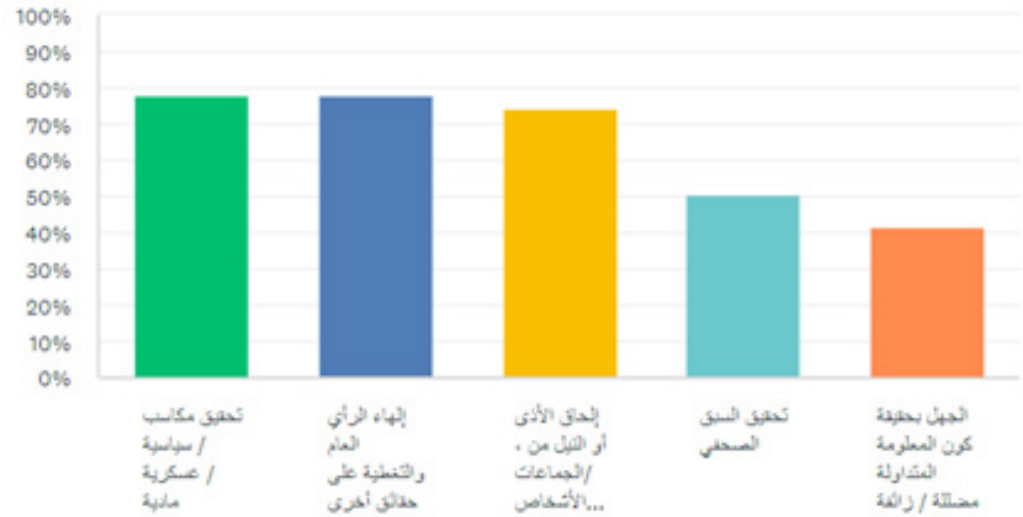

يرى الصحفي «الكمالي» أن دافع التضليل يتمثل في «السعي لتحقيق مكاسب سياسية عن طريق الخداع واستغلال ثقة الناس بأن هذا الطرف مقرب من دوائر صنع القرار، وبالتالي يعتقدون بأن لديه (معلومات حقيقية)، وهو يستغل هذه الثقة ليقوم بنشر التضليل وتزييف الوقائع».

مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، أشارت في تقرير صادر بتاريخ فبراير 2021، إلى وجود صراع عبر الفضاء الرقمي موازٍ للحرب الأهلية في اليمن، معتبرة أن هذا الصراع الموبوء بالمعلومات المضللة وخطاب الكراهية، يقوض الثقة المتبقية بعد 7 سنوات من الحرب المروعة في البلاد. التقرير نوه بأن هدف جميع الأطراف المتحاربة هو السيطرة على السرد، من خلال الحد من الوصول إلى مقدمي الأخبار الدوليين والمحليين والافتراء عليهم، إضافة إلى سعي هذه الأطراف لإبقاء المدنيين في الظلام وجعلهم أكثر عرضة لدعايتهم الخاصة. تسعى وسائل الإعلام المملوكة لأطراف الصراع، إلى تأطير الرأي العام بأطر محددة تتناسب وتوجهاتها، ففي دراسة مسحية نشرها «مركز الجزيرة للدراسات» بتاريخ مارس 2015، توصل الباحث «عمر عبرين» إلى أن «استخدام وسائل الإعلام اليمنية لأطر واتجاهات محدَّدة في تغطيتها لقضايا الصراع السياسي، قد يكون بغرض توجيه الرأي العام، خاصة القواعد الحزبية، لتبنِّي اتجاهات محدَّدة نحو تلك القضايا، تتوافق والممارسات الحزبية التي تُعبِّر عنها تلك الوسائل؛ خاصة أن التغطية الإعلامية في الوسائل المكتوبة غالبًا ما تلي الحدث بيوم أو أكثر، وتكون فيه القوى السياسية والحزبية قد اتخذت في معظم الحالات مواقفها نحو تلك القضايا».

بدورها، أجرت «خيوط» مقابلات مع صحفيين يعملون لدى عدد من المنصات الإلكترونية الموجهة في اليمن، وتبيَّن أن جزءًا من المشكلة، يتأثر بمتغيرات التمويل، ذلك أن غالبيتها تعتمد في تمويلها على مصدرين؛ أحدهما الدعم المباشر أو غير المباشر من جانب طرف/ جماعة أو كتلة سياسية، والآخر من عائدات السماح لإعلانات غوغل بالظهور على صفحات ونوافذ الموقع، وعدد الزيارات، الأمر الذي وجه الاهتمام في السعي وراء الإثارة والتهويل والعناوين المزيفة سعيًا وراء جذب أكبر عدد من الزيارات، وهنا انصرف الهدف من نقل المعلومة إلى أهداف تجارية، وذلك ما يفسر حالة الفوضى وغياب الموضوعية التي وسمت الصحافة اليمنية بميسمها».

رواد التضليل

يرى المستجيبون أن الأكثر توليدا للأخبار الزائفة والمعلومات المضللة: الحسابات المجهولة على منصات التواصل الاجتماعي، يليها نشطاء السوشيال ميديا، ثم المواقع الإخبارية، فالإعلاميون والصحفيون، ثم السياسيون.

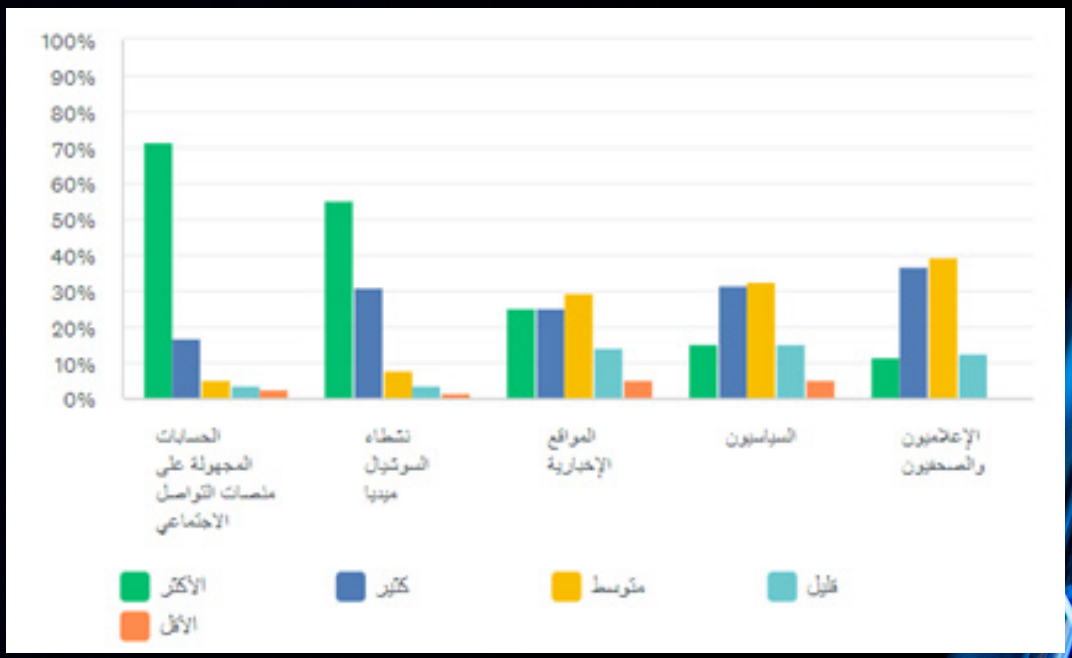

تحتل الحسابات المجهولة على منصات التواصل الاجتماعي، مكانة مركزية في مستنقع التضليل، لكن هذه المكانة لم تتبوأها بذاتها، وإنما بفعل التداول الإعلامي لما تنشره هذه الحسابات عبر المنصات الاجتماعية، أي أن عدد الأخبار المضللة المأخوذة من حسابات وهمية والتي تنشرها وسائل الإعلام، أكبر من عدد الأخبار التي تبثها تلك الحسابات المجهولة، وهذه مسلمة طبيعية، على سبيل المثال: في أبريل 2022، نشر حساب باسم «سمية الخولاني» على تويتر، معلومات قال إنها تكشف عن وجود فساد واستغلال للفتيات من قبل المنظمات الإغاثية، وهو ما تلقفته المواقع الإخبارية، بدون تروٍ، فأعادت نشر تغريدات ذلك الحساب -الذي حظي بأكثر من 30 ألف متابع في غضون أسابيع- بشكل مكثف، علاوة على أن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، دشنوا حملة شرسة ضد المنظمات، على خلفية المعلومات التي نشرها الحساب المذكور، دون أن يقدم دليلا واحدا على ادعاءاته، ليتضح فيما بعد أن الحساب مزيف تماما.

«هناك ضخ كبير للمعلومات عبر الوسائط الاجتماعية من قبل غير المتخصصين، حيث لا تتوافق مع معايير النشر ولا أخلاقيات العمل الصحفي، وكثيرا ما ينشر الصحفيون معلومات حصلوا عليها من مصادر منحازة أو فبركات وتضليل أو ابتزاز ويتخذون مواقف إزاءها من دون تحري أو تدقيق»، وبحسب الشرعبي، فإن «كثيرين من الصحفيين اليمنيين صاروا لا يتميزون عن بقية الناشطين في هذا الجانب، الأمر الذي انعكس على أداء الإعلام الإلكتروني والمواقع الإخبارية غير الملتزمة بمعايير العمل وأخلاقيات المهنة». الصحفي «رشاد الشرعبي» في حديث لـ «شبكة الصحفيين الدوليين» (بتاريخ يوليو 2017).

الصحفي «أصيل سارية» أشار إلى وجود نوعين من الأشخاص الذين ينشرون معلومات مضللة: الأول ينشر عن قصد، مع علمه بأنها معلومات مزيفة وغير حقيقية، لكن، ولأهداف تتواءم مع انتمائه الحزبي أو المناطقي، أو لتأييده طرف من أطراف الحرب، فهو ينشر هذه الأخبار ويساعد في نشرها ويروج لها بشكل كبير، والنوع الآخر يقع ضحية للأول، إذ هو لا يعرف أنها معلومات مضللة وغير حقيقية، وبالتالي يقوم بنشرها مباشرة دون التأكد منها، مضيفا: «لدينا صحفيون يسعون للسبق الصحفي، ونقول دائما: في ظل انتشار وسائل الإعلام لم يعد السبق الصحفي مهما، فأن تكن الثاني أو الثالث في نشر خبر صحيح أفضل من أن تكون الأول في نشر خبر مضلل وغير حقيقي».

وعلى سبيل المثال لا الحصر، «كشف رصد إلكتروني نفذته مؤسسة «يمن فيوتشر» أن 12 موقعا اخباريا يمنيا من أصل 25 موقعا شملها الرصد كانوا مصدرا للأخبار المضللة في ذروة النزاع المسلح خلال الفترة الممتدة بين 16 ديسمبر وحتى 16 يناير 2022، حيث تم رصد 74 خبرا مضللا خلال هذه الفترة فقط، حول القضايا الرئيسة، والشخصيات الفاعلة في النزاع المسلح. وبين الرصد أن تلك المواقع اعتمدت نهج التضليل القائم على الإثارة، بما في ذلك العناوين غير المتطابقة مع موضوع القصة، علاوة على أن معظم الأخبار والمعلومات المضللة كان منشأها مصادر مجهولة».

هذا الكم الهائل من المواقع الإخبارية، أربك الجمهور وجعله غير قادر على تمييز الحقيقة، وهو ما أشار إليه تقرير «دي تي جلوبال» - مصدر سابق-، حيث تم سؤال عينة من اليمنيين، عن العوائق التي يواجهها عند الوصول إلى الأخبار والمعلومات الموثوقة، وقال العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم ببساطة إن هناك عددًا كبيرًا جدًا من وسائل الإعلام للاختيار من بينها، كما حذروا من أن مجتمعهم أصبح شديد الاستقطاب والانقسام ، حيث ينجذب الجميع نحو مصادر تعكس وجهات نظرهم في الصراع والأزمة السياسية.

إن بروز مواقع إخبارية صفراء، مثّل خروجا عن أبجديات الصحافة المهنية والنزيهة، سواء أكان على مستوى الشكل أم المضمون الإخباري، فوقا لـ «خيوط» -مايو -2021 «تميل معظم المواقع الإخبارية لإعادة نشر ما ينشر في منصات محلية أو عربية، وغالبًا ما يجري النسخ مع تحوير في العناوين لجعلها أكثر إثارة، أو إجراء تغيرات طفيفة في المحتوى، ما يؤدي أحياناً إلى تمييع المادة وتشويشها، بشكلٍ يوحي بعدم دراية بأساليب التحرير الصحفي، أو لعل ذلك يعود إلى أن نسبة مُعتبرة من العاملين في المجال الصحفي من دخلاء المهنة»، وهو ما يستدعي دعم الصحافة المهنية والنزيهة، لمساعدتها على القيام بمهمتها المتمثلة في تقديم محتوى إخباري جدير بالثقة، وكشف التضليل وتفنيده.

تداعيات التضليل الإعلامي

أشار 93% من المستجيبين إلى أن نشر الكراهية وتعميق الانقسام بين اليمنيين يعد أبرز تداعيات التضليل الإعلامي، و77% قالوا إن التضليل الإعلامي يلهي المواطنين ويصرف انتباههم عن القضايا المهمة التي تشهدها البلاد، فيما ذكر 71% من المستجيبين، أن التضليل يعيق المواطنين ويحد من إمكانية رؤيتهم للحقيقة أو تمييزها، بينما اعتبر 63% أن التضليل يؤدي إلى إحداث تغيير في الطريقة التي يدرك بها الجمهور قضية أو موضوع معين، و62% نوهوا بأن التضليل يقوض ثقتهم في وسائل الإعلام.

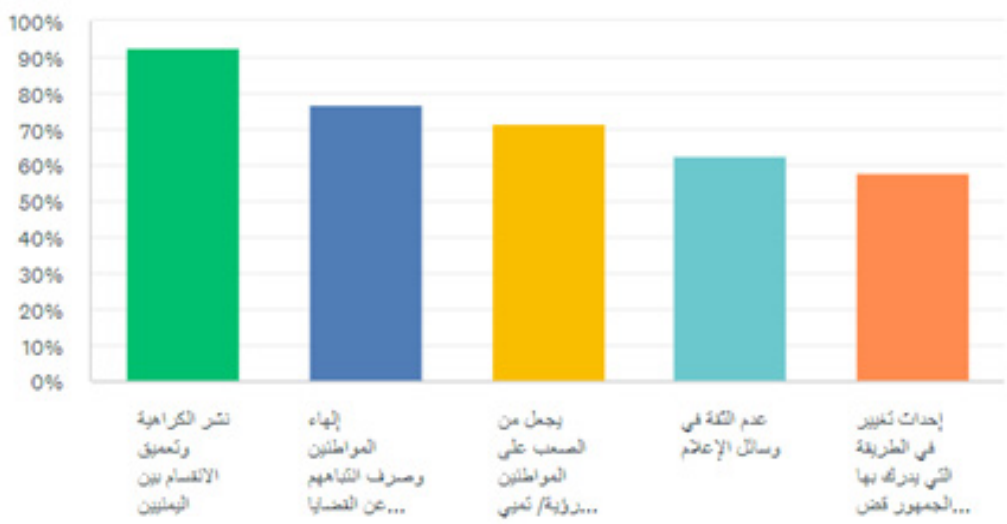

وعن كيفية إسهام التضليل في تأجيج الصراع وتعميق الانقسامات بين اليمنيين، يقول الصحفي «الكمالي»: أرى الأمر كارثيا جدا، فلم يعد هناك أدنى تقبل للآخر، إلى درجة حدوث أعمال قتل لمجرد الاختلاف في الرأي، وتعرض أشخاص للاعتقال، وليس لهم ناقة ولا جمل في هذا الصراع، ويعقب «الكمالي» بالقول: الأمر ليس فقط على مستوى «جنوبي-وشمالي».. هناك تغذية للكراهية على مستوى المحافظات «شمالا وجنوبا»، ولن يكون من السهل معالجة هذا، معربا عن خشيته من السير نحو الحالة الرواندية التي أفرزها خطاب الكراهية، حسب قوله.

ويبين الصحفي الاستقصائي «أصيل سارية» أن التضليل اليوم أصبح سمة بارزة في الإعلام اليمني تحديدا، أكثر من أي إعلام آخر، والذي يؤدي إلى توجيه الجمهور، والتأثير عليه سلبا، لأنه يتراكم ولا ينفى بسرعة، على الرغم من وجود منصات تحقق، ويضيف: «اكذب ثم اكذب حتى يصدقك الناس» صارت قاعدة يعرفها جزء كبير من أطراف الصراع، الذين يمتلكون مؤسسات إعلامية متخصصة في التأثير على عاطفة الجمهور، وجذب اهتمامه عبر الأخبار المضللة.

ويعتبر «سارية» أن التضليل الإعلامي قد يؤدي إلى إشعال معارك، وفتح جبهات جديدة، وقد يعرقل أي مباحثات سلام قادمة، لأن كل طرف يضخ معلومات «مضللة» ضد الطرف الآخر، بهذا الشأن، ويضيف «سارية أن ما نشهده من انقسام مجتمعي، جاء كواحد من أبرز التداعيات التي أنتجها الإعلام، فثمة إعلاميين مهمتهم تتمثل في تأجيج الصراع» طبقا لكلامه.

طبقا لدراسة مسحية أجرتها ARK Group وDT Global في أغسطس 2020، بمشاركة 705 مستجيب، من سبع محافظات يمنية (تعز وإب والحديدة ومأرب وعدن وأبين وحضرموت)، يشعر اليمنيون بشكل متزايد بالعجز وعدم القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة، نتيجة لانتشار الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة، في البلاد، وأوردت الدراسة أن 70% من المشاركين في الاستطلاع قالوا إن جودة المنافذ الإخبارية اليمنية قد تدهورت في السنوات الخمس الماضية، مما دفع اليمنيين إلى الاعتماد بشكل أكبر على المؤسسات الإخبارية الأجنبية.

إجراءات الحد من انتشار التضليل

يعتقد 57% من المستجيبين، أن «مساءلة الجهة المقدمة للمعلومات المضللة» يعد الإجراء الأكثر في فاعلية للحد من انتشار المعلومات المضللة، يليه «بناء شراكات بين منصات تدقيق الحقائق وشركات التواصل الاجتماعي» (50%)، و»متابعة الأخبار من عدة مصادر» (49%)، بالإضافة إلى «زيادة الوعي بين الجمهور» (48%)، وتعزيز محو الأمية الإخبارية ودعم الصحافة المهنية (43%).

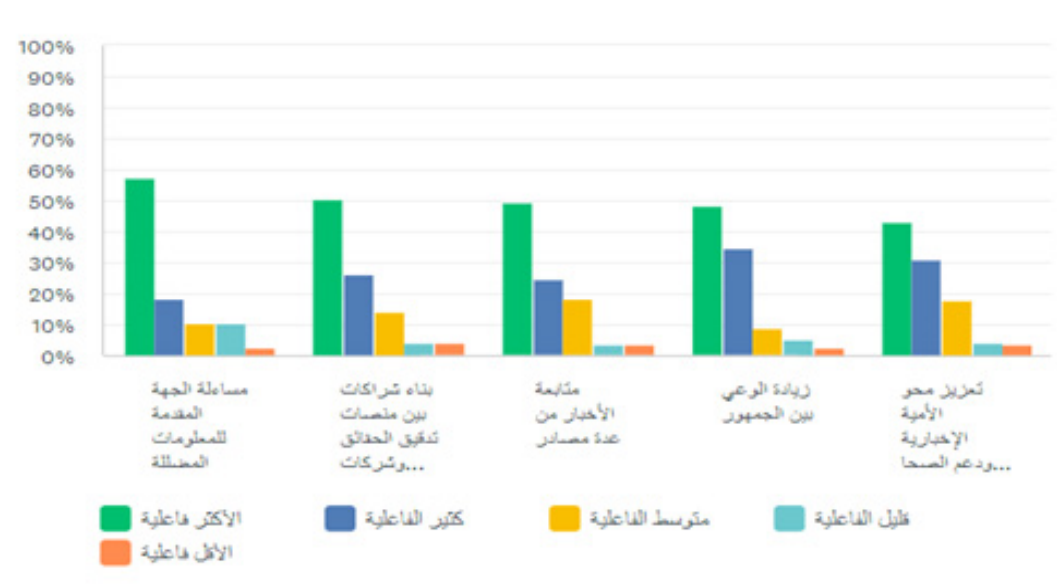

اعتبار المستجيبين أن مساءلة الجهة المقدمة للمعلومات المضللة، يعد أكثر الإجراءات فاعلية، قد يفسر الحاجة إلى وجود جهة تنظم حالة الاضطراب المعلوماتي على الفضاء الرقمي، لكن مع عدم وجود قانون «عقوبة نشر الشائعات»، يبقى هذا الإجراء بمثابة حل طوباوي غير قابل للتطبيق، علاوة على ذلك، فإن وجود مثل هكذا قانون -مع أهميته- ربما قد يشكل قيودا على الحريات الإعلامية، بحيث تلجأ السلطات إلى معاقبة جهة/وسيلة إعلامية ما، تحت مبرر «نشر شائعات».

بالنظر إلى ما تقدمه المواقع الإخبارية، يعاني بعض الصحفيين من تدني في المهارات والقدرات المهنية، وهو ما يسهم في انتشار التضليل عبر هذه المواقع، بواسطة هؤلاء الصحفيين. في دراسة بعنوان "التحري في الصحافة اليمنية وكيفية تعامل الصحفيين اليمنيين مع الأخبار الزائفة" توصل الباحث عبدالله سالم باخريصة إلى عدة نتائج، أهمها أن الصحفيين اليمنيين لديهم معرفة بمفهومي التحري في الوقائع Fact Checking والأخبار الزائفة Fake News، لكن لا توجد لديهم المعرفة الكافية بأدوات ومنصات التثّبت Verification والتحري في الوقائع، بالإضافة إلى أن عدم التثبت Verification في المعلومات من قبل الصحفيين ينتج عنه تكرارًا للخطأ ويساهم في نشر الأخبار الزائفة»، بحسب ملخص نشرته «جامعة حضرموت» بتاريخ مارس 2022.

من جهته، يرى المدير التنفيذي لمؤسسة «منصة للإعلام والدراسات التنموية» عادل عبدالمغني، في حديث لـ «شبكة الصحفيين الدوليين» (يوليو 2019) أنه في بلد كـ اليمن الذي يشهد صراعا مسلحا، فإنّ التحقق من الخبر عمل في غاية الاهمية من قبل الصحفيين المهنيين، على اعتبار أن الشائعات في الحرب هي إحدى أدوات إدارة الصراع. ويؤكد أن وسائل التواصل الاجتماعي تحولت الى أدوات رائجة ومتاحة لبث الشائعات وتزييف الحقائق وضخ أعداد كبيرة ومهولة من الأخبار الكاذبة والمضللة، خاصة في ظل انعدام الرقابة وغياب المسؤولية المهنية والاخلاقية عند النشر، كون مثل هذه الوسائل تعد فضاءً مفتوحا لكل المرتادين.

ينصح فريق «منصة صدق» بالتمهل قبل نشر أي محتوى، وطرح أسئلة عن الموضوع: أين؟ متى؟ كيف؟ من؟ ماذا؟) فقد يكون التمهل لدقيقة سبباً في اكتشاف الحقيقة وعدم المساهمة في نشر خبر مضلل، كما يوصي الفريق بالاستعانة بأدوات التحقق (من أسهلها أدوات البحث العكسي عن الصور والفيديوهات) لمعرفة ما إذا كانت الصورة التي تشاهدها هي ضمن سياقها الصحيح أم الخاطئ، وبالإمكان استخدام تطبيق صدق اليمنية المتوفر على متجر «قوقل بلاي» لهواتف أندرويد من أجل إجراء عملية التحقق. ويضيف فريق المنصة: نولي جانب التوعية أهمية كبيرة، من خلال نشر عدة منشورات ومقاطع فيديو لتحقيق هدفين: الأول: رفع وعي الجمهور حول خطورة المواد المضللة وما السلوك الذي عليهم اتخاذه في حال مواجهة تلك المعلومات، الثاني: تعليم الجمهور كيفية التحقق من الأخبار قبل نشرها».

تقوم منصات التحقق من الأخبار «اليمنية» بدور بارز في كشف التضليل وفضح مروجيه، فضلا عن توعية الجمهور وتثقيفه حول آليات التحقق من المعلومات المضللة عبر الويب. و»في حين أنها قد لا تحل التوترات الكامنة، فإن هذه الأنواع من آليات الاستجابة الإنسانية الرقمية يمكن أن تساعد في إعلام المجتمعات المتضررة وشبكاتها وتمكينها من خلال تزويدها بمعلومات دقيقة ومدققة. يمكن أن يؤدي الوصول إلى الصحفيين الموثوق بهم والشبكات عبر الإنترنت التي تشارك معلومات موثوقة إلى تحسين العمل الإنساني من خلال حملات الاتصال المستهدفة وتوسيع الخدمات للوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً، مع تعزيز حوارات السلام الرقمية ومفاوضات السلام المحلية ومفاوضات السلام المدعومة من الأمم المتحدة»، بحسب «فورين بوليسي» - مصدر سابق.

ثمة نهج استباقي للسيطرة على الشائعات، ويتمثل في شرح التكتيكات المستخدمة للتلاعب بتصورات الجمهور لموضوع/ قضية معينة، والتأثير على سلوكه، هذا النهج يساعد الجمهور على اكتشاف التضليل بنفسه، وبالتالي، ينخفض معدل التفاعل مع المعلومات المضللة، ويتقلص نطاق انتشارها.

التوصيات

للجمهور:

- اخضِع كل ما تسمعه/ تقرؤه لمحاكمة عقلية.. انظر إلى ما وراء العناوين الرئيسية، وقيِّم كل المصادر. واسأل: هل القصة متماسكة؟، هل هناك تحيز؟، هل توجد أدلة؟، هل السياق حقيقي؟.
- شكك في «كل ما يُنشر بدون براهين وأدلة».. فكل الادعاءات زائفة حتى تُثبت صحتها.
- كن حذرا من المعلومات التي تتواءم مع تحيزاتك وميولك، واحرص على ألا تنخدع ببساطة.
- ضع في اعتبارك القول المأثور: «الادعاءات غير العادية، تتطلب أدلة غير عادية».

للمؤسسات الصحفية والإعلامية:

- الالتزام بمبادئ المهنة، بما فيها: (النزاهة، الاستقلالية، الدقة، المصداقية، الموضوعية، المسؤولية)، والأخذ بمعايير الصحافة المستنيرة والأخلاقية، وانتهاج أفضل الممارسات في النشر الصحفي والإعلامي.
- تعزيز قدرات منسوبيها ورفع كفاءاتهم من خلال التدريب على أدوات وآليات التحقق من المعلومات، بشكل خاص، وتنمية مهاراتهم في شتى مجالات العمل الصحفي والإعلامي.

للصحفيين والإعلاميين:

- العمل بميثاق الشرف الإعلامي، ومزاولة المهنة انطلاقا من المبدأ : «الالتزام الأول للصحافة هو الحقيقة».
- يجب استقاء المعلومات من المصادر الموثوقة وذات المصداقية، على أن تكون مدعمة بشواهد وازنة ومتماسكة، كما ينبغي الفصل بوضوح بين الرأي والحقيقة.
- الاستثمار في التدريب المهني، والعمل على تنمية المهارات الشخصية، في مجال «تدقيق المعلومات»، والصحافة بشكل عام.

للسلطات:

- عدم استخدام المنافذ الإعلامية الرسمية لنشر معلومات مضللة وزائفة، خدمةً لأجندات سياسية/ عسكرية، وتجنب التلاعب بالرأي العام، وكل ما من شأنه أن يؤثر على «تصورات المواطنين ورؤيتهم للحقيقة».

للمنظمات والجهات المانحة:

- الاستثمار في دعم المنصات المعنية بـ «مكافحة التضليل» لتمكينها من مواصلة مهمتها التنويرية والهادفة، بما يسهم في إبراز الحقيقة، ويحِّد من تفشي الكراهية التي يؤججها التضليل.

التضليل الإعلامي عبر الفضاء الرقمي اليمني.. التداعيات والحلول الممكنة

أغسطس 2022

www.samrl.org
info@samrl.org

August 2022